



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

06 نيسان (أبريل) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

نمو حجم الودائع المصرفية السعودية 7.7 في المئة



ريال، بارتفاع 9.7% على أساس سنوي، مقارنة بنحو 1.396 تريليون ريال للفترة المماثلة من العام الماضي، وبصافي إقراض بلغ 135.37 مليار ريال. وبحسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، فإن حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في السعودية سجل أكبر نمو سنوي في نحو أربعة أعوام وبالتحديد منذ أبريل 2016، ويعود نمو الإقراض بعد الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة خلال فترة الـ12 شهراً الماضية حتى فبراير، والتي هبط فيها متوسط أسعار الفائدة بين البنوك "السايبور" بنحو 27 في المئة. المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

سجلت الودائع المصرفية في السعودية نمواً خلال فبراير الماضي 7.7% على أساس سنوي لتبلغ 1.78 تريليون ريال، مقارنة بنحو 1.65 تريليون للفترة المماثلة من العام الماضي، مسجلة زيادة بلغت 126.9 مليار ريال. ويعد نمو الودائع خلال فبراير هو الأعلى في نحو خمسة أعوام، مدعوماً بنمو ودائع الأفراد والشركات بجميع أنواعها، التي تشكل 74.9% من إجمالي الودائع المصرفية.

من جهة أخرى، بلغ حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص عبر المصارف العاملة في السعودية بنهاية شهر فبراير من العام الجاري نحو 1.53 تريليون

■ Growth of Saudi Banks Deposits by 7.7%

Bank deposits in Saudi Arabia recorded a 7.7% growth last February on an annual basis to reach 1.78 trillion riyals, compared to about 1.65 trillion for the same period last year, registering an increase of 126.9 billion riyals.

The growth of deposits during February is the highest in about five years, supported by the growth of deposits of individuals and companies of all kinds, which constitute 74.9% of total bank deposits.

On the other hand, the amount of credit provided to the private sector through banks operating in Saudi Arabia amounted to 1.53 trillion riyals at the end of February of this year, an increase of

9.7% on an annual basis, compared to about 1.396 trillion riyals for the same period last year, and with a net lending of 135.37 billion riyals.

According to SAMA data, the size of bank credit for the private sector in Saudi Arabia recorded the largest annual growth in nearly four years, specifically since April 2016, and the growth of lending is due to the significant drop in interest rates during the past 12 months until February, when the average inter-bank interest rate "cybor" fell about 27 percent.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

تدابير هائلة غير مسبوقة في المغرب لدعم الاقتصاد

يتجه المغرب نحو اتخاذ تدابير غير مسبوقة على مستوى الموازنة من أجل مواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد والمواطنين. ويقتضي مشروع المرسوم المزمع إقراره بتجاوز سقف الاقتراض الخارجي، ووقف بعض النفقات، وهو ما يؤشر إلى الصعوبات المالية التي تواجهها المملكة. ويجيز المشروع لوزير الاقتصاد والمالية، محمد بنشعبون، تجاوز سقف الاقتراض الخارجي الذي كان حدد من قبل البرلمان قبل انتشار كورونا عند 3.1 مليارات دولار. ويمثل الإجراء الثاني في تعليق جميع الالتزامات بالنفقات وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية.



وتستثنى من هذا التدبير نفقات الموظفين والنفقات الخاصة بقطاعات الصحة والأمن ونفقات معالجة تداعيات فيروس كورونا، والنفقات الخاصة بالماء والكهرباء والاتصالات، ونفقات الدعم ومنح الطلبة والنفقات الخاصة بدعم التماسك الاجتماعي. كما تستثنى نفقات التسيير والاستثمار الضرورية التي تكتسي طابعاً عاجلاً. وتم تبرير هذه التدابير بتداعيات كورونا على الاقتصاد والمالية العمومية، بعد توقف نشاط صناعة السيارات والنسيج والسياحة، بما لذلك من تأثير على الإيرادات الجبائية والجمركية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

جميع الالتزامات بالنفقات وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية.

Unprecedented Financial Measures in Morocco to Support the Economy

Morocco is heading towards unprecedented measures at the budget level in order to face the repercussions of the Corona virus on the economy and citizens.

The draft decree to be approved requires that the ceiling of external borrowing be exceeded and that some expenditures be suspended, which indicates the financial difficulties facing the Kingdom.

The decree project allows the Minister of Economy and Finance, Mohamed Benchaaboun, to exceed the ceiling of external borrowing that was set by the Parliament before the spread of Corona at \$3.1 billion. The second procedure is to suspend all obligations of expenditures and budgets of the running state facilities independently, and the special accounts of the treasury

and public institutions.

This measure excludes personnel expenses, health and security sector expenditures, expenses for the treatment of corona virus consequences, water, electricity, and communications expenditures, student support expenses, and social cohesion support expenses.

It also excludes the necessary management and investment expenses, which are of an urgent nature. These measures were justified by the effects of Corona on the economy and public finances, after the activity of the auto, textile and tourism industries ceased, with an impact on fiscal and customs revenues.

Source (The New Arab Newspaper, Edited)

الإمارات ترفع الحزم التحفيزية لمواجهة «كورونا» إلى 70 مليار دولار

أقر مصرف الإمارات المركزي إجراءات جديدة لضمان توافر السيولة في النظام المصرفي في مواجهة تفشي فيروس «كورونا» المستجد (كوفيد 19)، معززا حزمة التحفيز لتصل إلى 70 مليار دولار من 27 مليار دولار. وكشف المصرف المركزي عن بلوغ إجمالي قيمة الإجراءات المتعلقة برأس المال والسيولة التي اعتمدها منذ 14 مارس (آذار) الماضي 256 مليار درهم (69.70 مليار دولار). وفي إطار جهود التخفيف من تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الوطني، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار النصف لجميع البنوك، إذ خُفّضت من 14 إلى 7 في المائة، ما سيسهم في تعزيز السيولة.



من جهته أكد عبد الحميد سعيد محافظ مصرف الإمارات المركزي الجديد أن المصرف سيواصل اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية والتدابير اللازمة لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في مواجهة تأثيرات وباء فيروس كورونا (كوفيد - 19). ويتوقع المصرف المركزي أن تحرص البنوك وشركات التمويل على الاستفادة الفعالة من تسهيلات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة بما يحقق الفائدة لعملائها والاقتصاد الوطني. ووفقا للمصرف فإن ما يُقدّر بنحو 61 مليار درهم (16.6 مليار دولار) من السيولة في القطاع المصرفي يمكن استخدامها في دعم إقراض البنوك لقطاعات الاقتصاد الوطني، وإدارة السيولة لديها.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

UAE Raises the Incentive Packages to Tackle Corona to \$70 billion

The UAE Central Bank has approved new measures to ensure liquidity in the banking system in the face of the outbreak of the new Corona virus (Covid 19), boosting the stimulus package to reach \$70 billion from \$27 billion.

The Central Bank revealed that the total value of the procedures related to capital and liquidity adopted since March 14th reached 256 billion dirhams (69.70 billion dollars).

As part of efforts to mitigate the repercussions of the spread of the Corona virus (Covid 19) on the national economy, the Board of Directors of the Central Bank decided to reduce the mandatory reserve ratio of demand deposits by half for all banks, as it was reduced from 14 to 7 per cent, which will contribute to enhancing liquidity.

On his part, Abdul Hamid Saeed, the new governor of the

Emirates Central Bank, confirmed that the bank will continue to take all precautionary procedures and measures to support the local economy and the banking sector in the face of the effects of the Corona virus (Covid 19).

The Central Bank expects that banks and finance companies will make effective use of the facilities of a comprehensive economic support plan directed at achieving benefits for their clients and the national economy.

According to the bank, an estimated 61 billion dirhams (\$16.6 billion) of liquidity in the banking sector can be used to support bank lending to the sectors of the national economy, and to manage its liquidity.

Source (Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

رئيس غرفة قطر: القطاع الخاص شريك حقيقي في مسيرة التنمية

أكد رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، أن الغرفة باعتبارها ممثلاً للقطاع الخاص، اتخذت مجموعة من الإجراءات المساندة للجهود التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19). وأوضح أن الأداء الذي أظهره القطاع الخاص في هذا السياق، وما أطلقه أصحاب الأعمال من مبادرات مهمة، تعكس حقيقة أن القطاع الخاص شريك حقيقي للحكومة في مسيرتها التنموية، كما تترجم الدعم والاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة لهذا القطاع.

ودعا الشيخ خليفة بن جاسم التجار وأصحاب الشركات إلى المشاركة في تقديم الدعم بأصنافه المختلفة من خلال التعاون على تخفيض أو تثبيت الأسعار وتقديم الخدمات والتسهيلات، وذلك في إطار التضامن المجتمعي، وتلبية لمتطلبات المسؤولية

المجتمعية للشركات. وبيّن رئيس غرفة قطر أن أصحاب الأعمال تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة في الطرف الراهن، قائلاً: هذا هو الوقت المناسب لرد الجميل وإظهار الوفاء للوطن في هذا الوقت العصيب.

واعتبر إن ما قدمته الدولة من تسهيلات ودعم بقيمة 75 مليار ريال من شأنه أن يسهم في التخفيف من الأضرار ويساعد الشركات على استمرار أعمالها وتحقيق النمو.

وثمن الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني حرص القيادة الرشيدة والحكومة على دعم القطاع الخاص ووضع الخطط الاقتصادية التي تساعده على الخروج من هذه الأزمة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لحماية المواطنين والمقيمين من انتشار فيروس كورونا. المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصريف)



Qatar Chamber Chairman: The Private Sector is a True Partner in the Development Process

Sheikh Khalifa bin Jassim bin Mohammed Al Thani, the Chairman of the Qatar Chamber, confirmed that the Chamber, as the representative of the private sector, has taken a number of measures in support of the efforts taken by the government to confront the economic crisis resulting from the outbreak of the Corona virus (Covid-19).

He explained that the performance shown by the private sector in this context, and the important initiatives launched by business owners, reflect the fact that the private sector is a true partner of the government in its development process, and it translates the support and attention given by the rational leadership and esteemed government to this sector.

Sheikh Khalifa bin Jassem called on merchants and owners of companies to participate in providing support in its various types through cooperation in reducing or fixing prices and providing services and facilities, within the framework of social solidarity, and in response to the requirements of corporate social

responsibility.

The Chairman of Qatar Chamber indicated that the business owners have a great responsibility at the present time, saying: This is the time to return the favor and show loyalty to the country at this difficult time.

He also considered that the facilities and support provided by the state with a value of 75 billion riyals would contribute to mitigate the damages and help companies to continue their business and achieve growth.

Sheikh Khalifa bin Jassim bin Mohammed Al Thani appreciated the rational leadership and the government's keenness to support the private sector and the development of economic plans that help it out of this crisis, and take the necessary precautions to protect the citizens and residents from the spread of the Corona virus.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)

لبنان.. نظام يومي لتحديد سعر صرف الليرة

تجدر الإشارة الى أن الليرة اللبنانية مربوطة رسمياً عند 1507.5 مقابل الدولار الأمريكي منذ 22 عاماً، لكن جرى تداولها في الشهور الأخيرة على نطاق واسع في سوق موازية غير رسمية حيث أصبحت المصدر الرئيسي للنقد للمواطنين أثناء الأزمة.

وهوت قيمتها في تلك السوق بما يقرب من 50% مقابل سعر الصرف الرسمي منذ أكتوبر بعد أن شحت تدفقات الاستثمار الأجنبي واندلعت احتجاجات مناهضة للحكومة.

وجرى تداول العملة عند نحو 2800 ليرة للدولار في السوق غير الرسمية خلال الأيام الأخيرة رغم جهود من السلطات لفرض سعر صرف عند ألفي ليرة للدولار. المصدر (موقع العربية. نت، بتصريف)

كشفت جمعية مصارف لبنان، عن أن المصارف اللبنانية التجارية، ستعمل مع المصرف المركزي لتحديد سعر الصرف اليومي للدولار في انتظار استكمال إنشاء وتشغيل نظام جديد للتداول.

وأطلق مصرف لبنان المركزي، وحدة للنقد الأجنبي للتحكم في سعر الدولار بالنسبة للصيرافة، وذلك في إطار جهود لكبح السوق الموازية في ظل عجز في العملة الصعبة وسط أزمة مالية تزداد عمقا.

وبحسب تعميم سابق صادر عن مصرف لبنان المركزي فإنه من الممكن سحب الودائع التي نقل عن 3 آلاف دولار بالليرة اللبنانية بسعر "السوق"، مما يسمح لصغار المودعين بالحصول على مدخراتهم نقدا على الرغم من قيود مصرفية شديدة.

Lebanon.. A Daily System for Determining the Lira Exchange Rate

The Association of Banks in Lebanon revealed that the Lebanese commercial banks will work with the central bank to determine the daily exchange rate for the dollar pending the completion of the establishment and operation of a new trading system.

The Central Bank of Lebanon launched a unit of foreign exchange to control the dollar rate of exchange, as part of efforts to curb the parallel market in light of a currency shortfall amid a deepening financial crisis.

According to a previous circular issued by the Central Bank of Lebanon, it is possible to withdraw deposits less than 3 thousand dollars in Lebanese pounds at the price of the "market", which allows small depositors to obtain their savings in cash despite

severe banking restrictions.

It should be noted that the Lebanese Lira was officially pegged at 1507.5 against the US dollar 22 years ago, but in recent months it has been widely circulated in an informal parallel market as it has become the main source of cash for citizens during the crisis. Its value in that market has tumbled nearly 50% against the official exchange rate since October, after foreign investment inflows scarred and anti-government protests erupted.

The currency traded at about 2,800 pounds to the dollar in the informal market in recent days, despite efforts by the authorities to impose an exchange rate of two thousand Liras to the dollar.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)